ومنعوا المخاطب خمسة
بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المونث والجمع للمذكر والجمع المونث و
الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المونث واعطوا
الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشتركة بينهما
والتا حرف التانيث وبقية الانواع الخمسة جارية على هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين
وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع اثنتي عشر كلمة لثمانية عشر معنى
فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنتي عشر كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين
كلمة لتسعين معنى وبجنوا التلك الامور عللا ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع
المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضله والمرفوع فاعل
وهو كجزء الفعل لجوزوا في باب الضماير التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فالتفوا بلفظ
الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما بقي دليل على الفي على ما مضى في الترخيم
ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغايب الواحد المذكر اذا لم
مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المونثة الغايبة اذا لم تكن مسندة الى الظاهر
نحو هند ضربت فان التا علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لما جمع مع الفاعل الظاهر
في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سوا كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق
الواحد مذكرا او مونثا نحو اضرب ونضرب والواحد للمذكر المخاطب نحو تضرب واضرب
والواحد الغايب والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب
وفي الصفة مطلقا سوا كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل تفضيل سوا كان
مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقايم الزيدان
كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون
والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان
يا في النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في
الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع
فلو كانت ضماير لا تتغير الا ترى ان اليا في تضربين والنون في يضربن والواو في يضربون والالف
في يضربان لا تتغير فيهما اي الالف والواو في الصفة حرفي التثنية والجمع وليستا بضميرين
ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا الا لتعذر المتصل اي
لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال
وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن
ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفعل

اي عامله صح [2]

ينافي الاتصال وبتركه ينافي الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذ احذف عامله لا يوجد ما يتصل به
او يكون العامل[2] معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع
اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك او بكونه[3] مسندا اليه — اي كونه الضمير صح [3]
اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي اي تلك الصفة كاينة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه
الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه
التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف
ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد
واله لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه
لاطراد الباب وانما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك
ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا
واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا
وما انت قايما مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوعا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي
اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اذ اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت
خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا ولا كان
داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل الزيدون ضاربوهم نحن
وروي عن الزمخشري ضاربوهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال والمختار بالتمثيل صورة لا
لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما
مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من العمل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل
والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا
احدهما اي احد الضميرين اعرف من الآخر احتراز عما اذا تساويا نحو اعطانها اياه حيث يجب
الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين
الذي هو اعرف على الآخر احتراز عما اذا كان الاعرف موخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله
ليعذر المتكلم في تاخير الاعرف ولا يلحقه طعن في اول وهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه
تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته
متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا
نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع
فيه ضميران وليس احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف

Copyright © King Saud University